إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/62
للنشر الفوري
٢٦ فبراير ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

مدير عام صندوق النقد الدولي ستراوس-كان يحدد رؤية جديدة للصندوق في عالم ما بعد الأزمة

ألقى اليوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، كلمة أمام الاجتماع السنوي للجنة بريتون وودز في العاصمة واشنطن حدد فيها العناصر الأساسية في رؤية جديدة لما أطلق عليه "صندوق نقد دولي للقرن الحادي والعشرين".

وأوضح المدير العام رؤيته قائلا "إنها رؤية تتلاءم مع تحديات حقبة ما بعد الأزمة التي تواجه بلداننا الأعضاء المائة وستة وثمانين، وسوف تسمح للصندوق بإعادة تجهيز أدواته ليكون أكثر فعالية، ولكنها تظل مرتكزة ارتكازا راسخا على الصلاحيات الأساسية التي أوكلها المؤسسون إلى الصندوق." وأضاف سيادته قائلا إن هذه "الصلاحيات في صيغتها الجديدة" يُفترَض أن تشمل مختلف سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي في العصر الحديث، وأن تعزز دور الصندوق بصفته "حارسا لاستقرار النظام".

وطرح السيد ستراوس-كان ثلاث أولويات أساسية لتحديث الصلاحيات المنوطة بالصندوق:

تحسين إجراءات منع الأزمات: صرح السيد ستراوس-كان بأن الصندوق يمكنه تحسين مراقبته للمخاطر النظامية والمالية. وقال في هذا الصدد: "إننا نطرح حاليا فكرة اتخاذ إجراء جديد للرقابة متعددة الأطراف" بغية اتباع منهج مختلف تماما في تقييم الآثار التي تقع على النظام بسبب السياسات المتبعة في أي بلد. وسوف تكون هذه الإجراءات مكملة لرقابة الصندوق على المستوى القُطْري ولجهود مجموعة العشرين التي أطلقت مؤخرا "عملية التقييم المتبادل". وقال السيد ستراوس-كان أيضا إنه يرى للصندوق دورا في التصدي لمجموعة أكبر من التحديات المتعلقة بالسياسات الدولية، مما يتطلب اعتماد "منهج معزز لإيجاد حلول دائمة."

وحول المخاطر المالية، ركز السيد ستراوس-كان على تحسين الأداء في "رصد كيفية تسرب المخاطر داخل النظام". وسيتضمن ذلك تقوية الرقابة على عشرات من كبرى المؤسسات المالية المركبة التي تشكل أهم "شرايين" التمويل الدولي. وانتقل سيادته للحديث عن تحرير الحساب الرأسمالي، فأكد موقف الصندوق العملي في هذا الصدد، بما في ذلك رأيه في مسألة الضوابط على رأس المال.

تعزيز التحرك لمواجهة الأزمة: أكد السيد ستراوس كان أن وجود أزمة على مستوى النظام، ينبغي أن تكون سرعة الإقراض الذي يقدمه الصندوق ونطاق تغطيته وحجمه أكبر بكثير من الافتراضات السابقة. وقال "إننا نستكشف خيارات مختلفة في الوقت الراهن، ومنها خطوط الائتمان متعددة البلدان قصيرة الأجل." وأضاف أن الصندوق ينظر أيضا في السبل الكفيلة بزيادة جاذبية أداته التأمينية، وهي "خط الائتمان المرن"، كما ينظر في سبل التعاون مع مجمعات الاحتياطي الإقليمية ــ مشيرا على سبيل المثال إلى الدور "الإيجابي والمعزز للاستقرار" الذي ساهم به الإقراض من الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع برامج الصندوق.

وعن دعم البلدان منخفضة الدخل، سلط السيد ستراوس–كان الضوء على الخطوات الكبيرة التي اتخذها الصندوق على مدار العام الماضي ــ ومنها الإصلاح الشامل لنظام الإقراض وتبسيط الشرطية المرتبطة ببرامجه. وفي هذا الصدد قال: "لكننا نستطيع أن نقدم مساهمة أكبر". وقد ينطوي ذلك على توسيع دور الصندوق باعتباره "جهة للتأمين ضد التقلبات العالمية أو غيرها من الصدمات، بما فيها الصدمات الناجمة عن آثار تغير المناخ". وينبغي النظر أيضا في حلول مبتكرة لتمويل البلدان التي تواجه مشكلات تتعلق بهشاشة الأوضاع والقضايا الأمنية.

تقوية النظام النقدي الدولي: أكد السيد ستراوس–كان أن النظام النقدي الدولي الحالي، رغم المشكلات العارضة التي يواجهها، "أظهر صلابة أثناء الأزمة"، حيث قام الدولار الأمريكي بدور الأصل الذي يمثل "الملاذ الآمن". وفي المرحلة المقبلة، سيكون التحدي هو إيجاد سبل تكفل "الحد من التجاذُب بين ارتفاع الطلب على الاحتياطيات الوقائية من ناحية ونقص المعروض من الاحتياطيات من ناحية أخرى." وهنا يمكن أن يؤدي الصندوق دورا عن طريق إتاحة السيولة.

وعن القضية الأطول أجلا المتعلقة بمدى الاحتياج إلى أصل احتياطي جديد يصدر عالميا، قال المدير العام إنه "من المفيد ذهنيا أن نبحث الآن هذا النوع من الأفكار ــ بالنظر إلى ما قد يحتاجه النظام العالمي في مرحلة ما في المستقبل."

كذلك أكد السيد ستراوس–كان أن إعطاء الصندوق صلاحيات جديدة سوف يفتقر إلى الشرعية ما لم يكن الصندوق قادرا على معالجة "الشكاوى طويلة الأمد" بشأن حوكمته. وبينما رحب سيادته بالتأييد القوي الذي أبدته مجموعة العشرين لإصلاح نظام الحوكمة في الصندوق، قال إن "ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع لا يكون دائما أمرا سهلا." فعلى سبيل المثال، لا يزال إصلاح نظام الحصص والأصوات المتفق عليه في عام ٢٠٠٨ خارج حيز التنفيذ. فبالرغم من أنه حظي في إبريل ٢٠٠٨ بموافقة كل المحافظين الممثلين في الصندوق تقريبا، لم يصدر بعد التشريع اللازم لكي يصبح الإصلاح نافذا إلا في ٦٤ بلدا من ١٨٦ بلدا هم أعضاء الصندوق ــ وهو ما يمثل ٧٠% تقريبا من نسبة الأصوات المطلوبة البالغة ٨٥% من مجموع الأصوات. وقال "إن الصندوق يحتاج إلى تأييد قوي من جميع أعضائه حتى يتسنى له تنفيذ إصلاح دائم في نظام الحوكمة".

وتحدث المدير العام أيضا عن أهمية العمل متعدد الأطراف، وقال "إذا كانت هذه الأزمة قد علمتنا شيئا فهو أن العالم يحتاج اليوم إلى العمل متعدد الأطراف أكثر مما كان يحتاج إليه وقت إنشاء مؤسستي بريتون وودز في عام ١٩٤٤". وفي إشارة إلى التعاون "غير المسبوق" بشأن السياسات الدولية خلال الأزمة، قال إن القرن الحادي والعشرين سوف

يتطلب "تعاونا من هذا النوع أكثر وليس أقل. عمل متعدد الأطراف أكثر وليس أقل. صندوق النقد الدولي أكثر وليس أقل."

للاطلاع على معلومات إضافية عن مهمة الصندوق، راجع:

تقرير صندوق النقد الدولي عن قضايا السياسات، بعنوان "**الصلاحيات المنوطة بالصندوق: الإطار القانوني**"، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/012210a.pdf

تقرير صندوق النقد الدولي عن قضايا السياسات، بعنوان "**الصلاحيات المنوطة بالصندوق: نظرة عامة**"، بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٠ http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/012210a.pdf